المحاضرة الثانية

الثورة الفرنسية 1789-1799
(2 المراحل)

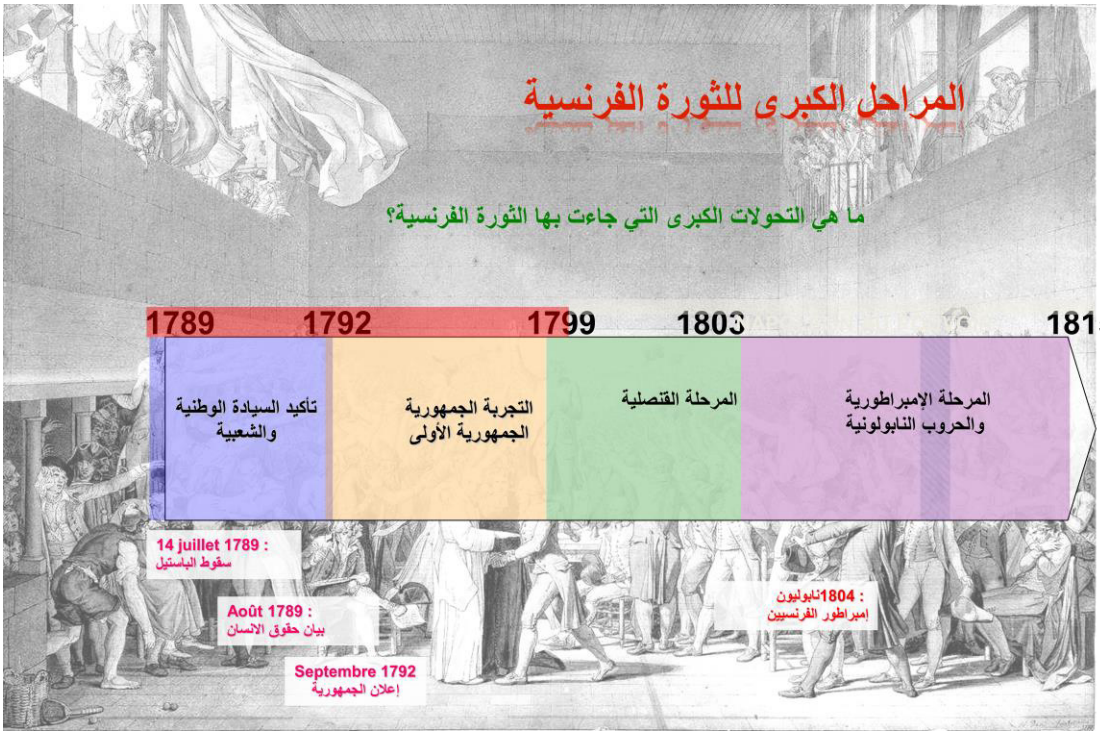

بداية الثورة: تحول الهيئات العامة إلى جمعية تأسيسية

هناك اختلاف بين المؤرخين حول طريقة تحقيب الثورة الفرنسية، ولكن الغالبية يتفقون على تقسيمها إلى المراحل التالية: الجمعية التأسيسية، الجمعية التشريعية، جمعية الوفاق الوطني CONVENTIONحكومة الإدارة، المرحلة القنصلية

في جويلية 1788 الملك يستدعي الهيئات العامة للاجتماع وهذه الهيئات كانت بمثابة مجلس نيابي معطل، بحيث لم تجتمع منذ 1614، دوره تقديم مقترحات للملك.

والملك له الحق في قبول أو رفض تلك المقترحات الأخذ بها أو تركها. وبالتالي دورها لم يكن تشريعي بل فقط استشاري. وكان التمثيل في المجلس حسب الانتماء الطبقي، بحيث تتكون من 3 مجامع: الأول يمثل الإكليروس، الثاني الأرستقراطية، الثالث: الطبقة العامة. وكانت كل مجموعة تتداول

لوحدها، وكل واحدة لها صوت واحد. لذلك فإن الكفة ستميل لأصحاب الامتيازات أي الطبقتين الارستقراطية ورجال الدين.

ممثلي الطبقة العامة الذين كانوا في الأساس من البرورجوازية طالبوا أن يكون عدد ممثليهم يساوي ممثلي طبقة أصحاب الامتيازات وأن تكون المداولات في غرفة واحدة (إلغاء الامتيازات وتحقيق شيء من المساواة)، والتصويت يكون عام بالرأس وليس بنظام الغرف. الملك قبل بمضاعفة ممثلي الطبقة الثالثة.

استدعاء الهيئات العامة للاجتماع أثار آمالاً كبيرة لدى الفرنسيين، كان القرويون يتوقون إلى تطوير مستواهم المعيشي، ومن ذلك التخفيف من الأعباء الاقطاعية وحقوق السادة الاقطاعيين. أما البورجوازية فإنها كانت تتوق تحقيق المساواة أمام القانون، وتشكيل حكومة تمثل الشعب، ومملكة برلمانية. كانت في مطالبها تعتمد على دعم جزء من ممثلي طبقة النبلاء الذين يتبنون الأفكار الجديدة، إلى جانب جزء من الكليرجي، خصوصا الطبقات السفلى منه، المتأثر بالحالة الصعبة التي يوجد فيها الشعب.

النبلاء والاكليروس عموماً قبلوا بمبدأ تقييد سلطة الملك المطلقة بدستور، ولكنهم رفضوا تحقيق المساواة أي إلغاء الامتيازات الطبقية والحقوق الإقطاعية، مثلما يطالب بذلك ممثلي الطبقة العامة. بعض الشخصيات مثل سييز وهو من رجال الدين فضل أن يكون من ممثلي الطبقة العامة، ووجد ضمن النبلاء بعض المتحررين مثل لافاييت انضموا إلى المجمع الانتخابي للطبقة العامة. الأمر الذي زاد من عدد نواب الطبقة الثالثة.

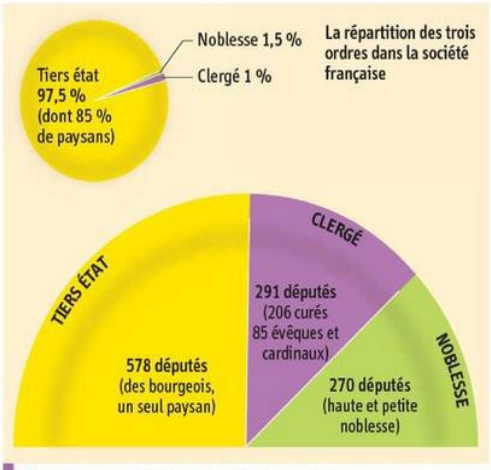

6 L'Assemblée des États généraux (mai 1789)

Le plus grand nombre de députés appartient au tiers état. Mais pour le roi le vote doit avoir lieu par ordre (une voix par ordre) et non par tête (une voix par tête).

كانت الطبقة العامة ومثليها يريدون إصلاح الهيئات العامة، وطريقة التمثيل، لكن الملك قرر أن يتم الإبقاء على نظام 1614، تاريخ آخر تاريخ لعقد هذا المجلس لاجتماعه. في 1 ماي 1789، بدأ وصول توافد النواب إلى فرساي، وخلالها استقبل نواب الكليرجي والنبلاء بحفاوة، بينما أهمل ممثلي الطبقة العامة، في **05 ماي** افتتح الملك الأشغال بخطاب، قضى مضمونه على كل آمال تغيير نمط عمل الهيئات العامة. وزيره نيكير، لم يتناول إلاَّ المسألة المالية، ولم يكن هناك أي تطرق للإصلاح.

تشكيل الجمعية التأسيسية

الوضع لم يكن يرض نواب الطبقة العامة، هذا التحدي سيؤدي إلى وضع حد لسلطة الملك المطلقة وفرض ممثلي الطبقة العامة وبعض ممثلي الطبقات الأخرى لسلطتهم على الملك كأمر واقع، الأمر الذي سيعدل نظام الحكم. الملك الذي قبل بمضاعفة ممثلي الطبقة الثالثة في التمثيل، رفض التداول في غرفة مجتمعة، وأن يكون التصويت فردي. هنا بدأت الثورة الفرنسية حينما أعلن ممثلي الطبقة العامة

الذين انضم إليهم ممثلين من الطبقتين النبلاء والاكليروس وأعلنوا أنهم يمثلون جمعية تأسيسية، وقطعوا العهد على أنفسهم أن لن يتفرقوا حتى يمنحوا دستوراً للفرنسيين. وأعلنوا مساواة كل الطبقات أمام النظام الضريبي.

في 17 جوان وباقتراح من سييز نواب العامة والمنضمين إليهم من الطبقتين الأخريين، أعلنوا أنهم يمثلون جمعية وطنية، في 20 جوان 1789 قام الملك بغلق غرفة اجتماع الطبقة الثالثة. ممثلي هذه الطبقة لجئوا إلى قاعة التنس. الملك لم يكن يثق في استخدام الجيش للتدخل، وكان يدرك أن الشعب في فرساي مستعد للثورة. لذلك قبل بالاجتماع في غرفة واحدة (27 جوان 1789). بعدها تعهد نواب الجمعية التأسيسية في حماس كبير بأنهم لن يفترقوا قبل وضع الدستور.

خلال جلسة 23 جوان أمر مرة أخرى لممثلي الطبقات الثلاثة بالاجتماع في غرف متفرقة، نواب العامة رفضوا اللحاق بقاعتهم، وقالوا أن القوة هي الوحيدة التي يمكنها أن ترغمهم على ذلك. وانتشرت اشاعات بإيقاف ممثلين عن الطبقة الثالثة. وبدأ القلق والاضطراب ينزل إلى الشارع في باريس. قام الملك باستدعاء 20000 جندي إلى باريس، الملك أخذ في ابعاد الوزراء المتحررين، وقام بطرد نيكير المراقب المالي. بعدها تسلح الباريسيون واعتبروا طرد نيكير هو مضاد لمصالح الشعب. وتشكلت ميليشيا من الشعب للدفاع عن باريس، مدعومة من قبل ميرابو.

سقوط الباستيل 14 جويلية 1789

انتشرت مخاوف من استعمال الملك للقوة، صباح يوم 14 جويلية يقتحمون منتفضون في باريس قصر المعطوبين ويستولون على 32000 بندقية و202 مدفع، ويسيرون إلى حصن الباستيل، بعد مناوشات مع الفرقة المكلفة بالحراسة، مما خلف بعض القتلى من جهة الثوار، في الوقت الذي كانوا يتهيؤون [ستخدام المدافع، قبل مدير السن بالتفاوض، وسمح بدخول المتظاهرين للمبنى، لأجل تحرير الأسرى والاستيلاء على الأسلحة. كانت أول مظاهرة جماهرية. الثوار أصبحوا سادة الباستيل رمز الاستبداد والتعسف الملكي، وقاموا بقطع رأس مدير السجن. بعد هذا النجاح، طوال اليوم تم الهجوم على المباني الرسمية، خصوصا الضريبية، التي تم حرقها. وتم تشكيل مجلس بلدي من قبل الثوار في باريس.

بهذا تشكل **الحرس الوطني** العديد من أفراد الجيش الملكي استقالوا وانضموا للحرس الذي يقوده لافاييت، قائد الجيش الفرنسي الذي ساهم في حرب استقلال الولايات المتحدة.

الملك اضطر لسحب قواته، في اليوم الموالي انتقل إلى باريس، حيث اعترف بسلطة الأمر الواقع.

الثورة تحولت من مؤسساتية إلى شعبية من باريسية إلى وطنية

انتصار الباستيل وتشكيل كمونة باريس، ترددته باقي المناطق الفرنسية، لذلك سارت على خطى بلدية باريس، بوقوع حالة من الاضطراب، وكانت أقل دموية ما حصل في باريس، والتي أفضت إلى تشكيل بلديات جديدة وحرس وطني محلي.

في الأرياف ثار القرويين ضد الرموز الإقطاعية، ورفضوا أعمال السخرة، وتم تخريب وحرق العديد من القصور الأرستقراطي.

إلغاء الامتيازات الإقطاعية 4 أوت

وساد خوف من نوع آخر في مختلف الأنحاء، واشاعات من أن الأرستقراطية ستقوم برد فعل لأجل الانتقام، في المناطق القروية خاف القرويون من أن يستغل اللصوص والخارجون عن القانون الظرف لأجل الهجوم على الحصاد، مما حمل القرويين للتسلح.

أمام حالة الاضطراب ومطالب القرويين، قررت الجمعية التأسيسية تقرر في 4 أوت إلغاء الحقوق الإقطاعية وكل الامتيازات. وتعلن حق الجميع في الوصول إلى كل الوظائف. مما حقق المساواة. وتوقف دفع الضرائب التي كانت تقدم للأرستقراطية، وأعمال السخرة التي كانت تفرض على القرويين، وتم إلغاء احتكار النبلاء للصيد.

الوضع الجديد زرع الخوف في أوساط النبلاء، الذين بعد أن فقدوا امتيازاتهم غادروا البلاد تجاه انجلترا. الأراضي المنخفضة وألمانيا.

إصدار بيان حقوق الإنسان والمواطن 26 أوت

اقتداءً بالأمريكيين الذين قاموا بإعلان بيان الحقوق سنة 1776 والذي اعتمد كقاعدة للدستور (1787)، قامت الجمعية التأسيسية بإصدار بيان حقوق الإنسان والمواطن، والذي تم استوحاء مبادئه من أفكار فلاسفة الأنوار. والذي مثل برنامج ثوري حقيقي، مثل استنكار بالسلطة الملكية المطلقة، والمجتمع الطبقي، وأعلن الديمقراطية التشريعية والاجتماعية. وهو تعبير عن أمانيي البورجوازية، من خلال ضمان الحريات الفردية، ضمان الملكية الفردية، والوصول لكل المناصب لكل المواطنين. يتضمن حقوق الإنسان والمواطن (قبلها رعايا الملك) وبالتالي إزالة الحقوق الإقطاعية المتوارثة، وجعل القانون فوق الجميع بما فيهم الملك، هذا ما سيجعل فرنسا تتحول إلى ملكية دستورية.

البيان أعلن في مادته الأولى أن الناس يولدون ويعيشون أحرار ومتساوين (حق طبيعي). المادة3 أعلنت سيادة الأمة صاحبة السلطة.

كما أعلن حرية الرأي والصحافة، العبادة، المساواة الضريبية، عدم إدانة المتهم قبل إثبات التهمة...

هذه المبادئ سيتم تثبيتها في دستور 1791. غير أنه أعطى أولوية للبورجوازية حينما ميز بين المواطنين، إلى إيجابيين يدفعون نسبة من الضرائب لهم حق الانتخاب، وسلبيين لا يدفعون ولا ينتخبون.

المسيرة النسوية إلى فرساي 6 أكتوبر وتحويل إقامة الملك من فرساي إلى باريس

بداية من سبتمبر أخذت الجمعية في التصويت على مبادئ الدستور المستقبلي، الذي سيحد من سلطات الملك، الملك مدفوع من قبل الأرستقراطية رفض إقرار قوانين الجمعية التأسيسية، التي اعتبرها تمس بسلطته (المطلقة)، لذلك قام باستدعاء قوات جديدة إلى فرساي، لذلك انتشرت مخاوف من استخدامه للقوة ضد الثورة، فقامت مئات النساء متبوعة بمئات الرجال بمسيرة إلى قصر فرساي، وحاصرته مطالبة بالخبز وبمجيء الملك إلى باريس. وبذلك أصبح سجين للشعب الباريسي.

الملك أعلن قبوله بمطالب المسيرة، في نفس اليوم قدم رئيس الجمعية التأسيسية مجموعة من القرارات ليوقع عليها، منها إعلان حقوق الانسان والمواطن، والقوانين المتعلقة بإزالة الطبقية، في اليوم

الموالي، تم قتل إثنين من حرس الملك، وتوصل التحقيق أن نجاة الملك وعائلته وأمنهم لا يمكن أن يضمنه سوى الحرس الوطني. وأعلن لافايات أن على الملك مغادرة فرساي والاستقرار في باريس، وذلك ما تم، بعدها أصبح الملك والجمعية التأسيسية مقرهم في باريس، تحت حماية الحرس الوطني.

هكذا تحولت فرنسا إلى مملكة برلمانية، السلطة التشريعية أنتقلت إلى الجمعية التأسيسية. الملك احتفظ بالسلطة التنفيذية، الوزراء لم يعودوا سوى تقنين مطبقين لقرارات السلطة التشريعية، وهم تحت رقابتها. قرارات الجمعية لا تكون نافذة إلا بموافقة الملك عليها.

فشل تجربة المملكة الدستورية

محاولة الملك وعائلته الفرار 21 جوان 1791

في كل المناطق وقعت احتفالات حول المكاسب الثورية، وتوجت بتحقيق النظام الإداري الفيدرالي. الجيش والهيأة التشريعية قطعا القسم بالوفاء للأمة، للقانون والملك، بعدها حتى الملك والملكة قطعا قسماً باحترام بالوفاء للأمة والقانون.

الظاهر أن الملك يحترم النظام الجديد، ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك، أنصاره يرون أنه أصبح حبيس الجمعية التأسيسية، بالرغم من أن الشعب كان لا يزال يثق ف الملك ويثيح يحي الملك «Vive le Roy!».

وكان هناك استياء في الأوساط الثورية من الرفض المتكرر للملك إقرار التغييرات الثورية، وكانت هناك مخاوف من أن العائلة الملكية لها اتصالات بالملكيات الرجعية في أوربا، خصوصا زوجة الملك ماري انتوانيت أخت ليوبول 2 (**Léopold II**) ملك الإمبراطورية المقدسة (الجرمانية الرومانية).

في ليلة 21-22 جوان 1791، وجد الملك لويس 16 وأفراد عائلته متنكرين يحاولون الفرار من فرنسا. محاولة الملك الفرار في 21 جوان 1791 تمثل تاريخ مفصلي بالنسبة للثورة الفرنسية. حيث قطعت الروابط المعنوية التي تربط الملك والأمة، وأدت إلى فقدان الملك لطابعة المقدس. وقع اختلاف بين أعضاء الجمعية التأسيسية، بين من يدعوا إلى الحفاظ على الملكية الدستورية، ومن يدعوا لمحاكمة الملك، وإقامة نظام جديد، وهكذا تشكلت النوادي الأولى وأشهرها اليعاقبة والجيروند، الذين يمثلون تكتلات سياسية، والأشكال ألوى للأحزاب السياسية.

النظام الجديد: اللائكلية

في سنة 1789 لم يكن أحد يتصور إزالة الملكية، وإنما كان الجميع يريد إصلاحها، من خلال إقامة ملكية مقيدة على شاكلة النظام الانجليزي.

- ✖ الجمعية التأسيسية المشكلة أساساً من البورجوازية، شرعت في تطبيق أفكار الفلاسفة والخبراء الاقتصاديين. سنوات الثورة الفرنسية كانت مليئة بالأفكار والنقاشات في كامل فرنسا، الصحافة من 1789 إلى 1792 أصبحت حرة بشكل كامل.

- ✖ تم توحيد النظام الإداري في كامل البلاد، وإزالة الخصوصيات الإقليمية الموروثة عن النظام القديم. بداية من 1890 أصبحت كل بلدية تنتخب نوابها البلديين، كانت أول انتخابات للثورة.
- ✖ تم إنشاء العمالات، والدوائر الإدارية والقضائية والضريبية، عددها كان 83. الانتخاب اقتصر على المواطنين الايجابيين أي الذين يدفعون الضرائب، وهم يمثلون 1|7 من السكان.
- ✖ أمام الوضع المالي المهزوز ولأجل تمويل الخزينة، أعلنت الجمعية التأسيسية تأميم أملاك الكنيسة والعديد من الأملاك الملكية والإقطاعية (خصوصا بعد هجرة الأرستقراطية).
- ✖ لم تعد الكاثوليكية دين الدولة، وإنما أعلنت حرية الديانة، مما يعني لائكية الدولة.
- ✖ الملك أصبح عليه أن يقسم باحترام الدستور (1791)، أصبح مكلف بالقيام بالسلطة التنفيذية، يقوم بتعيين الوزراء من بين النواب.
- ✖ يقوم النواب بالسلطة التشريعية.
- ✖ قضاء مستقل، توحيد النظام القضائي، القضاة ينتخبون ويتمتعون بالحرية الكاملة، أي لا يخضعون لضغوطات أو توجيهات الملك في قراراتهم. هذا ما يحقق مبدأ فصل السلطات.

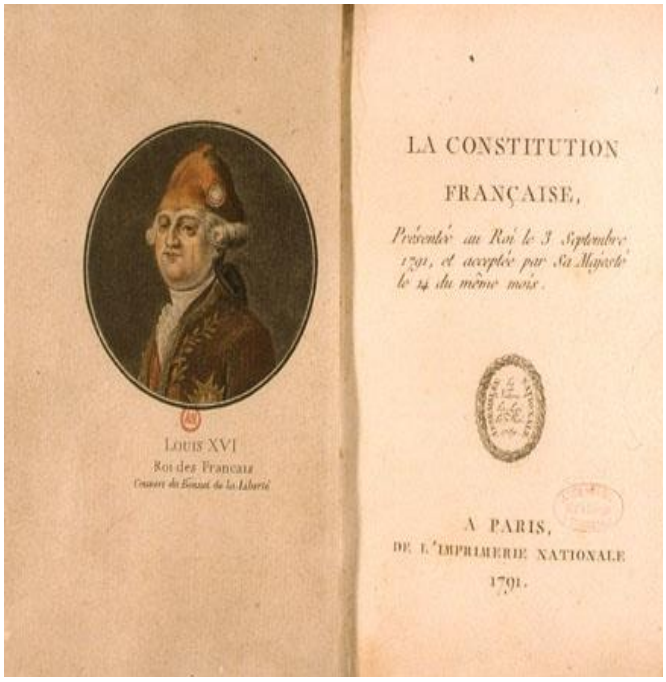

المسألة الدينية

في 11 أوت تمت إزالة ضريبة الزكاة dîme التي كانت تقدم للكنيسة، مما حرم الكنيسة من جزء من مواردها. بداية من 2 نوفمبر أملاك الكنيسة أصبحت في متناول الأمة، لأجل التخلص من الدين العمومي. تم تأميمها، وبيعها لأجل ملء عجز ميزانية الدولة. تم إلغاء النظام الطبقي للكنيسة، البلديات قامت بعمليات إحصاء، وطالبت بتحويل مكتبات الكنيسة إليها، لتشكل المكتبات البلدية الأولى. تم إقرار دستور مدني للكنيسة، بذلك تحول أعضاء الكنيسة إلى موظفين أجراء لدى الدولة. أعضاء الكليرجي أصبح عليهم القسم بأنه سيحترمون النظام الجديد للكريجي، دون استشارة البابا، الذي استنكر تلك الاجراءات. أصبح هناك تمثيل للكليرجي في الجمعية التأسيسية. تلك الإجراءات أدت الى إنقسام في المجتمع الفرنسي وفي الكليرجي، ووقعت اضطرابات في العديد من المناطق الفرنسية.

دستور سبتمبر 1791

وجد داخل الثورة الفرنسية تيارين راديكالي يمثل الطبقة العامة، وتيار معتدل تمثله البورجوازية، هذه الأخيرة كانت اللامركزية ومع مبدأ إقامة ملكية دستورية، وذلك ما وقع بتصويت الجمعية التأسيسية على دستور في 3 سبتمبر 1791، الملك أصبح يمثل السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية تمثلها جمعية تشريعية منتخبة. وبذلك تجسدت أفكار مونتيسكيو في الفصل بين السلطات، وأفكار روسو في السيادة

الشعبية. إلى جانب المكانة السامية للسلطة التشريعية، التي يجب أن تكون فوق السلطتين الأخريين. لكن الدستور لم يجد حلول لوقوع تعارض السلطتين التنفيذية والتشريعية. الملك احتفظ بحق الفيتو ضد كل القوانين، ويبقى يعين الوزراء والسفراء وقادة الجيش والموظفون السامون.

الجمعية التشريعية كانت منقسمة: هناك من يدعم الملكية الدستورية وهناك من كان من أنصار النظام الجمهوري الفيدرالي (الجبليين والجيروند)، وآخرون في اليسار وهم اليعاقبة مع الجهورية المركزية (الدولة اليعقوبية). اليمين أنصار الملكية الدستورية، هدفها إيقاف الثورة. السهل أو الوسط أنصار النظام الدستوري.

بداية حروب الثورة الفرنسية

الوضع الداخلي في فرنسا لم يكن مستقراً، أسعار الخبز بقيت مرتفعة، وجدت صعوبات لانتخاب أعضاء الكليرجي، بفعل وقوع مقاطعة كبيرة لهذه الانتخابات، بعض الكنائس أغلقت، مما أثار عدة احتجاجات واضطرابات، عامة الناس رفضوا رجال الدين المنتخبين.

المهاجرين الأرستقراطيين الذين يتمتعون بنفوذ كبير بفعل انتمائهم الطبقي، أخذوا يطلبون من حكام الممالك التي لجأوا إليها بالتدخل في الشؤون الفرنسية، لأجل وقف التغييرات التي كانت تحدث بشكل مستمر. الجمعية التشريعية أصدرت قراراً بعودة المهاجرين، وإلاَّ فإنه سيتم مصادرة أملاكهم.

الأنظمة الملكية في أوربا وعلى رأسها النظام النمساوي والبروسي أعلنت دعمها للملكية الفرنسية، وتهديدها بالحرب ضد فرنسا. داخل الجمعية التشريعية تنوعت ردود الفعل حول الحرب. اليعاقبة كانوا يرون أن الحرب هي فرصة لتقوية الجبهة الداخلية، ولتوجيه الاضطراب الشعبي، وحتى لنشر الأفكار الثورية في أوربا، والحصول على منافذ اقتصادية. جزء من اليعاقبة ومعظم الصحافة عبروا عن معارضتهم للحرب، باعتبارها ضد مبدأ سلمية الثورة. وكانوا يرون أن العدو الداخلي أولى بالمحاربة من خطر المهاجرين. الملك قام بإبعاد وزراءه المعادين للحرب، واستبدلهم بوزراء مع الحرب.

في 20 أفريل بمقترح من الملك، وبتصويت الغالبية من الجمعية التشريعية، تم إعلان الحرب، ضد ملك النمسا.

بدايات الحرب كانت كارثية بالنسبة لفرنسا. الجيش الفرنسي كان في حالة غير منظمة، بفعل هجرة جزء كبير من الضباط النبلاء الملكيين.

القوات النمساوية دخلت الأراضي الفرنسية وأصبحت تهدد باريس، الملك في الخفاء، كان يردي هزيمة الجيش الفرنسي، لأجل استعادته لصلاحياته. هذه الأحداث خلفت شعوراً لدى الوطنيين بالخيانة الداخلية.

نداءات وجهت لمختلف أنحاء فرنسا لإنقاذ الثورة، وتوجه الآلاف من المتطوعين إلى باريس، خلالها ولد النشيد الوطني الفرنسي (Marseillaise نشيد متطوعي مرسيليا).

إلغاء النظام الملكي وإعدام الملك لويس 16

بفعل التهديدات الخارجية ازداد الاستياء من الملكية، ما زاد من حالة الاستياء أن الملك استخدم الفيتو ضد قرارات إرغام المهاجرين بالعودة، وفرض القسم على رجال الدين، وبفعل مبالغته في استخدام حق الفيتو، أصبح يسمى **موسيو فيطو**. وأثار بذلك ثورة جديدة، وانتشرت شكوك حول خيانة الملك، في 10 أوت 1792 قوات من المتطوعين دخلت قصر الملك وقتلت الحرس السويسري (الملكي)، الملك وعائلته فروا إلى قصر الجمعية التشريعية التي قررت إلغاء النظام الملكي وسجن الملك.

جمعية الوفاق الوطني

20 سبتمبر 1792 تم انتخاب جمعية الوفاق الوطني، التي لوحدها لها الحق في إزاحة الملك، وتشكيل دستور جديد. الجمعية سيطر عليها الجبليين ينتمون للبورجوازية، يقودهم روبيسبيير، دانتون، مارات وسان جوست،. Robespierre, Danton, Marat ou Saint-Just , السهل أو الوسط يدعم الجيروند، يدافعون عن الملكة الحرية.

تم إقرار علمنة الحالة المدنية، التي ستتكفل بها البلدية، وسمحت بالطلاق. وأعلنت جمعية الوفاق الوطني إلغاء الملكية، وأعلنت ميلاد الجمهورية (1)، وقررت أن الدستور الجديد سيتم التصديق عليه عن طريق الاقتراع العام. وتم إقرار تقويم جديد، بدأ من السنة 1 لميلاد الجمهورية. وهذا للدلالة عن بداية عهد جديد.

بروسيا أعلنت الحرب إلى جانب النمسا، في ذات الوقت حققت الجيوش الفرنسية الانتصار على القوات الأجنبية في معركة فالمي Valmy، 20 سبتمبر 1792، ودخلت القوات الفرنسية بلجيكا. لأجل دفع النمساويين لسحب قواتهم خارج الحدود. ودخلت القوات الفرنسية الأراضي الألمانية واحتلت منطقة ما دون نهر الراين.

وقع اختلاف بين الجبليين والجيروند حول مصير الملك، الجبليين كانوا مع القطيعة النهائية ومع تنصيب الجمهورية. لكن اكتشاف وثائق في خزانة الملك، تفيد باتصالاته مع الأعداء، دعم أكثر موقفهم.

رغم مبدأ الفصل بين السلطات إلاّ أن جمعية الوفاق هي التي ستقوم بمحاكمة الملك. مثلت المحاكمة حرب قاتلة بين الجيوند والجبليين لمن سيسيطر على جمعية الوفاق الوطني. والتي أقرت أن الملك مذنب، وحكمت عليه بالاعدام بأغلبية بسيطة.

في 21 جانفي 1793 تم إعدام الملك بالمقصلة في ساحة الثورة. الإعدام ترك أثر كبير لدى الفرنسيين، ولدى الأنظمة الملكية في أوربا، مثل تحدي لأوربا الملكية. الجمعية أعلنت الحرب ضد بريطانيا، والتجنيد عن طريق القرعة، مما أثارت عدة تمردات في الأقاليم، سكان القرى أصيبوا بخيبة أمل من بيع أراضي الكنيسة والنبلاء، كما استاؤوا من الإجراءات التي مست الكنيسة، وانتشرت اللصوصية. عدد ضحايا تلك الاضطرابات حسب بعض التقديرات يفوق 200000 شخص. الشباب القروي كان ضد فكرة أن يحارب بعيداً عن قراهم. الجمعية قررت إعدام كل من يحمل السلاح أو يرفض قراراتها. لأجل قمع العدو الداخلي، ومواجهة التهديد الخارجي، تشكلت محاكم ثورية.

عهد الإرهاب

بعد إعدام الملك واستمرار الحروب والتهديد الخارجي سيتقلص تأثير الجيروند (المعتدلين)، ويزداد تأثير الراديكاليين من اليعاقبة، وعلى رأسهم روبيسبيير الذي سينصب محاكم ثورية لأجل التخلص من كل الملكيين والمعتدلين، ومن كل تأثير للكنيسة (اللائكية العلمانية، غلق الكنائس، استبدال الرزنامة الغريغورية، عقود الزواج في البلديات بدل الكنيسة).

انتشرت حالة من الفوضى، العديد من المناطق وقعت تحت سيطرة القوات الأجنبية، مناطق أصبحت مستقلة (أنصار الملك)، في باريس أعدم أكثر من 2500 شخص نفس الشيء وقع في مناطق أنصار الملك.

المحاكم الثورية كانت تصدر أحكام الإعدام وتنفذها في حق المئات، أدت للتخلص من الجيروند والملكيين وإعدام ماري أنتوانيت النواب البرلمانيين. الاغتيالات طالت حتى روبيسبيير نفسه.

حكومة الإدارة 1795-1799

على الصعيد العسكري تمكنت القوات الفرنسية من التصدي لهجومات القوات الملكية الأجنبية، بل توسعت في العديد من المناطق خارج الحدود في بلجيكا وهولندا وألمانيا.

دول عديدة وقعت معاهدات سلم مع فرنسا، باستثناء انجلترا والنمسا

داخلياً تم التصويت على دستور جديد وجعل السلطة التنفيذية بيد قيادة مشكلة من 5 أفراد. غير أنه لم يكن هناك انسجام بين الجمعية التشريعية والحكومة، مما أدى العديد من الأزمات.

عملت حكومة الإدارة على تحقيق شيء من الاستقرار، وتراجعت عن الإجراءات الراديكالية لليعاقبة.

وعلى الصعيد الخارجي نجحت في التصدي للمخاطر الخارجية، من خلال حملة نابوليون على إيطاليا 1796، ثم على مصر 1798، وخلالها برزت شخصية نابوليون العسكرية

المرحلة القنصلية 1799-1802

كان أعضاء من حكومة الإدارة من بينهم سييز وتاليران يرون أنه للتصدي للمخاطر الخارجية والداخلية لابد من سلطة قوية. وبفعل انتشار مخاوف حول عودة الملكيين في باريس، تم استدعاء نابولون من مصر، وقام بانقلاب 11 نوفمبر 1799.

تولى الحكم الثلاثي نابولوين سييز وديكو (Sieyès, Bonaparte et Ducos)، غير أن نابوليون كان بمثابة حاكم ديكتاتوري، وبدأ حروبه الأوربية

خلاصة

تمكنت الثورة الفرنسية من قلب النظام القديم والمفاهيم الحقوقية السابقة وإقامة قيم دستورية جديدة مستمدة من أفكار فلاسفة عصر الأنوار. وكما عملت الثورة على علمنة الدولة والمجتمع، بإزالة كل تأثير للكنيسة وتمجيد العقل البشري، وعلى الصعيد الاجتماعي ، حققت المساواة وألغت نظام الطبقات